الفصل الثالث
موقف المنظمة من القضايا الأفريقية

تمهيد:

تطور النظام الدولي وأثره على إفريقيا والمنظمة.

أشرنا فى السابق إلى أن تبدل النظم الدولية قد أثر تأثيرا فادحا على القارة الإفريقية، وعلى منظماتها الرئيسية، خاصة نظام الحرب الباردة الذى مزق القارة وخلفها مشاكل وحروب لم تبرأ منها حتى الأن .وقد حاولت المنظمة، رغم ذلك، أن تكون أداة لتنسيق الجهود الإفريقية والإلتقاء على موقف موحد فى قضايا الداخل والخارج. ولذلك فإن مواقف المنظمة من مختلف القضايا التى عالجتها يتأثر بالواقع الأفريقى من ناحية، وإنعكاس النظم الدولية المختلفة من ناحية ثانية، فضلاً عن تأرجح قيمة الوحدة فى البيئة الإفريقية ومدى جدواها لمعالجة قضايا القارة، ودوافع هذه الوحدة التى تجاوزت مرحلة الرومانسية السياسية فى بداية التسعينات ثم خضعت لذلك التحول الخطير الذى نشأ بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وهو اختفاء الطابع الأيديولوجى للقضايا السياسية حسبما صورها المفكرون الغربيون الذين يقصدون بالطابع الايديولوجى الإنقسام التلقائى، والإنتماء الطبيعى الى شرق وغرب، كما كانو يقصدون بالطابع الايديولوجى غلبة العامل الدينى أو القومى فى تحديد السلوك السياسى. وسوف نعالج الدبلوماسية الإفريقية، ومحاولاتها فى التوصل إلى مواقف متماسكة، وواقعية، فى إطار المنظمة، سواء فى مواجهة الخارج، أو فى مواجهة الداخل الافريقى، وسواء تعلقت هذه القضايا بالقارة الإفريقية أو بالقضايا العربية أو بالقضايا الدولية الأوسع.

المبحث الأول

تطور المشكلات الإفريقية من الحرب الباردة الى العولمة

أشرنا إلى أن المنظمة نشأت، والحرب الباردة على أشدها في العالم، ثم انتقلت إلى إفريقيا، وصاحبت بعض حالات التحرر من الاستعمار حتى نهاية الثمانينات مثل أنجولا. وقد تراكمت المشكلات الإفريقية خلال مرحلة الحرب الباردة، وكان أهمها مشاكل الحدود، التى سويت بالطرق السياسية أو القضائية، حيث ضربت إفريقيا رقماً قياسياً فى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[٣٣]. كانت المشكلة الثانية هى الانقلابات العسكرية التى خلفت إفريقيا فيها أمريكا اللاتينية مع إختلاف أساليب تعامل القارتين مع هذه الظاهرة المزمنة. ثم أضيفت المشكلة الثالثة وهى المرتزقة التى وقفت إفريقيا منها موقفا صارما وجلبت تأييدا دولياً واسعاً جعل من الظاهرة خطراً على إستقلال إفريقيا وسلامتها الإقليمية .شهدت الحرب الباردة أيضاً القضايا العنصرية فى روديسا وجنوب إفريقيا وناميبيا، ثم الحروب الأهلية التى رافقت إفريقيا حتى الآن.

وفضلا عن ذلك مضاعفات المشكلة الأقتصادية والعلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا وأوربا مما أنتج مشاكل المديونية والفقر مثلما أسهمت الاضطرابات الداخليه والحروب الأهلية في ظهور مشكلة اللاجئين. أما بعد إنتهاء الحرب الباردة، فقد أضيفت إلى هذه القضايا جميعاً قضايا أخرى أشد فتكاً وإلحاحاً، بينما إختفت القضايا العنصرية، وذلك لإستقلال زيمبابوى منذ بداية الثمانينات، ثم تحول النظام

العنصرى فى جنوب إفريقيا إلى نظام ديموقراطى متعدد الثقافات والأعراق، وحيث سمح هذا النظام الجديد باستقلال ناميبيا. وبذلك أغلق ملف العنصرية والاستعمار الاستيطانى فى إفريقيا. أما القضايا الجديدة التى أضيفت بعد انتهاء الحرب الباردة فى إفريقيا فأهمها المشكلة العرقية، التى أشرنا إلى أبعادها، وفشل النظم الديمقراطية، وما إقترن بذلك من انقلابات عسكرية وحروب أهلية، كما تفاقمت المشكلات الإقتصادية ومشاكل اللاجئين وانحسار نصيب إفريقيا فى التجارة العالمية وتهميشها فى السياسات الدولية، وتعثر المعونات الأوربية وإندلاع الحروب الأقليمية والأزمات الحادة ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والعرقى مثل مشكلة الكونغو، وأخيراً أضيفت مشكلة الإيدز التى توشك أن تفتك بالقوة العاملة بهذه القارة وبكوادرها الادارية والثقافية.

المبحث الثاني

الحروب الأهلية والعرقية

عرفت إفريقيا عدداً كبيراً من الحروب الأهلية ذات الطابع القبلى والعرقى والتى اقترنت أيضا بنزعات إنفصالية وإقليمية هددت إستقرار هذه القارة .ومن الواضح أن واضعى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لم يدر فى خلدهم أن قارتهم سوف تواجه هذه المشكلة الطاحنة لأن المد الوحدوى فى هذه الأثناء كان يشكل الصفة الغالبة للسياسات فى أفريقيا، ويتضح ذلك من جدول أعمال المؤتمر التمهيدى لوزراء خارجية الدول الإفريقية الذى أعقبته القمة الأولى فى أديس أبابا عام ٦٣. كما كان واضحاً من كلمات الرؤساء الأفارقة الذين حضروا القمة التأسيسية فى أديس أبابا، أنهم يعتبرون الوحدة الإفريقية هى الحل النهائى للمشاكل القبلية والعرقية والنزاعات الإنفصاليـــة، كما كان واضحـــاً فى نفس الوقت التمسك بفكرة السيادة للدول كنقيض لفكرة الإنفصال وتقسيم الدول[٢٤].والطريف أن معظم الدول الإفريقية قد عانت من الحروب الأهلية والعرقية التى لم يتوقعها ميثاق المنظمة ولم يعمل حساباً لنشوبها. وتكفى نظرة سريعة على خريطة إفريقيا لكى ندرك أن الحروب الأهلية قد أتت على دول بأكملها، وأبرزت لنا ظاهرة ضعف الدولة بشكل يؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة النظر إلى حل هذه المشكلة، وإلى تعقدها وتعدد العوامل المؤثرة فيها .فقد عـــانت من الحروب الأهلية كل من: ليبيريا - سراليون - الجزائر - تشاد - نيجيريا - الكونغو برازافيل - الكونغو كنشاسا - الصومال - رواندا - بوروندي

- انجولا - الكاميرون، وكانت الصورة فى بعض الدول السابقة أشد إيلاماً بسبب إنهيار الدولة .

- الصومال :

ظلت الصومال تحافظ على وحدتها الإقليمية حتى قيام الإنقلاب العسكرى عام٩١ ضد الرئيس محمد سياد برى الذى فر من البلاد وخلف حرباً أهلية بين عدد من الفرق المسلحة التى تمثل الإتجاهات القبلية، وصارت مشكلة الصومال فى ذلك الوقت ذات أبعاد متعددة: فمن ناحية، إنهارت سلطات الدولة وأجهزتها وسيطر على مناطقها زعماء هذه العصابات .ومن ناحية أخرى، أدت الصراعات المسلحة بين هذه العصابات إلى الفتك باللاجئين، وإتخذ التأمين شكلاً عسكرياً ناهضته العصابات المسلحة، وانتهى الأمر بفشل الخطة الأمريكية المعروفة بإسم إعادة الأمل restore hope فى الصومال فى إطار الأمم المتحدة .اما موقف منظمة الوحدة الإفريقية فكان يتجه إلى مساندة موقف الأمم المتحدة .

- ليبيريا :

كان الوضع فى ليبريا شبيهاً بالوضع فى الصومال، خاصة من زاوية تورط الدول المجاورة فى هذه الحرب الأهلية، مما ينشر التوتر فى المنطقة بأكملها. واللافت للنظر أن الدور الرئيسى فى قضية ليبيريا قد لعبته القوات التى تشكلت من منظمة غرب إفريقيا المعروفة بإسم "الإكواس"، وهذه القوات تشكلت فى معظمها من القوات النيجيرية فى عهد الجنرال سانى أباتشى الذى قاد الإنقلاب العسكرى فى لاجوس عام

١٩٩٥. ورغم الانتقادات الموجهة إلى النظام العسكرى فى لاجوس، والضغوط الدولية والجزاءات الاقتصادية التى فرضت عليه للإعتراف بنتائج الانتخابات الديمقراطية، فقد كان هناك إرتياح عام وتسليم ضمنى من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بمساندة جهود نيجيريا للتوصل إلى تسوية سياسية فى ليبيريا .

- سيراليون :

تعتبر مشكلة سيراليون واحدة من مضاعفات فشل الديمقراطية فى إفريقيا فقد وقع الانقلاب العسكرى ضد أحمد تيجان كابا رئيس الجمهورية المنتخب فى فبراير٩٦ وأثرت نيجريا، رغم نظامها الانقلابى إلى إعادة الديمقراطية إلى سيراليون، وساندتها منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وبريطانيا، وإنتهى الأمر إلى إرغام الحكومة الانقلابية فى سيراليون على إعادة الرئيس المخلوع إلى العاصمة وحدها، بينما يسيطر الثوار على بقية الأقاليم .ورغم ضحايا هذه الحروب الأهلية، التى بلغت حداً مؤسفاً دفعت مجلس الأمن إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمى الحرب فى سيراليون، فإن البلاد لا تزال بعيدة عن الاستقرار والديمقراطية .

- رواندا [٢٥] :

قبل اندلاع الأحداث الدامية فى رواندا فى السادس من إبريل ٩٤، لم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية دور حاسم أو موقف بارز فى رواندا، رغم أن الحرب الأهلية كانت قد بدأت منذ عام ١٩٩٠. وكان واضحاً أن محاولات التسوية السياسية بواسطة تنزانيا منذ عام ١٩٩٠ والتى

ساندتها المنظمة (الأمين العام التنزانى) لم تفلح .ثم قام الصراع المسلح من إبريل إلى يوليو ٩٤ بين ثوار الجبهة الوطنية الرواندية وجيش حكومة هابياريمانا فى رواندا .وكان ذلك هو الحصاد المر لما تم زرعه عام ١٩٥٧ على يد البلجيك، عندما أجريت الانتخابات وتسلم السلطة فيها الأغلبية الهوتو ضد الأقلية التوتسى. وقد إنتهت أحداث رواندا إلى لجوء دولة رواندا بكاملها فيما لا يقل عن ٤ مليون نسمة إلى شرق زائير عندما تولت قوات الجبهة الوطنية الرواندية السلطة فى كيجالى، ثم ما أعقب ذلك من صراع بين الثوار الهوتو وإغارتهم على العاصمة وبين جيش الحكومة الجديدة وحتى عندما قرر مجلس الأمن حظر تصدير الأسلحة إلى الطرفين المتحاربين فى رواندا إحترمت الدول أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية الحظر دون أن تقرر المنظمة نفسها شيئا فى هذا الشأن .

- بوروندى [٢٦] :

بدأت الحرب الأهلية فى بوروندى، بعد فشل التجربة الديمقراطية فيها، والتى أتت مرشح الهوتو الرئيس إندادای إلى السلطة .وبعد أشهر قليلة من إنتخابه تم إغتياله فى ٢٠ اكتوبر ٩٣. ثم بدأت مرحلة تالية من الحرب الأهلية فى مارس ٩٤ عندما أعلن عن تشكيل مجلس الدفاع عن الديمقراطية المناهض للحكومة فى زائير ويتزعمه وزير الداخلية المنشق على حكومة الوحدة الوطنية .فالحرب الأهلية فى بوروندي، وهى أثر من أثار فشل التجربة الديمقراطية وجدت إهتماماً كبيراً ، لأول مرة من منظمة الوحدة الإفريقية التى بدأت تفكر بطريقة عملية تجاه هذا النوع من المشاكل، فأنشأت فى قمة القاهرة عام ٩٣ آلية فض

المنازعات الإفريقية وبدأت أول نشاط لها بمناسبة الانقلاب العسكرى فى بوروندى فى اكتوبر ٩٣. وعندما اتسع نطاق الحرب الأهلية بين الجيش التوتسى والثوار الهوتو، أرسلت المنظمة فريقاً من المراقبين العسكريين يضم ٤٧ عضواً من عدد من الدول الإفريقية أبرزها تونس ومالى وبوركينافاسو وفريقاً مدنياً ويشرف على الفريقين معاً ممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وهو وزير الخارجية السابق لبوركينافاسو. وقد ساندت منظمة الوحدة الإفريقية فى بوروندى إتفاق مشاطرة السلطة الموقع فى العاشر من سبتمبر عام ٩٤، ولكنه لم ير النور بسبب اختلاف ميزان القوى الفعلى عن التصور السياسى فى هذا الإتفاق [٢٧]. وقد تدهورت الأوضاع بشكل خطير ابتداء من مارس ٩٥، واتهمت بوروندى تنزانيا بمساندة الثوار، ولكن بوروندى قررت أن تطلب العون الأمنى من الرئيس نيريرى وجيرانه الآخرين. غير أن الإنقلاب العسكرى فى ٢٥ يوليو ٩٦ الذي سلم السلطة إلى الرئيس بويويا الذى كان قد قام هو نفسه بإنقلاب عسكرى على الجنرال باجازا عام ٨٧ وسلم السلطة للحكومة المنتخبة عام ٩٣. فقد قام الرئيس نيريرى وعددً من الدول المجاورة بما فيها كينيا وإريتريا وأثيوبيا بفرض حظر شامل على حكومة الإنقلاب فى بوروندي لإرغامها على التفاوض مع الثوار، وإعادة السلطة وتطبيق نتائج الإنتخابات وإعادة الدستور والأجهزة الديمقراطية السابقة [٢٨]. وقد أيدت منظمة الوحدة الإفريقية ضمنيا موقف نيريرى، وعندما أشعر نيريرى منظمة الوحدة الإفريقية أن التقدم في تحقيق هذه المطالب هو الطريق الى رفع العقوبات عن بوروندي، بدأت منظمة الوحدة الإفريقية تطالب بمراعاة

رفع هذه العقوبات بقدر ما تحقق من تقدم في هذا الإتجـــاه، وهو الأمر الذي سجله المبعوثـــون الخاصون لـــكل من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة وبلجيكا منذ مؤتمر وزراء الخارجية الإفريقي في طرابلس عام ٩٧. وكانت أروشا، ولاتزال، رمزا في بوروندى لأمرين هامين يتعلقان بالحرب الأهلية: الأمر الأول، أنها المنصة التي انطلقت منها العقوبات الإقليمية ضد بوروندى، والأمر الثاني، أنها المنصة التي انطلقت منها المفاوضات بين الحكومة والثوار في بوروندى[٢٩].

- الكونغو (كنشاسا) :

بدأت المشكلة في الكونغو بسبب تداعيات الصراع في رواندا وبوروندى على الأقل منذ عام ٩٣ حيث أصبحت منطقة شرق زائير ملاذاً للاجئين من الهوتو في رواندا وبوروندى ولكن الفصل الأول من المشكلة الفعلية بدأ بمحاولات إقصاء الرئيس بوبوتو عام ٩٦ بعد قيام حملة كابيلا من شرق زائير صوب كنشاسا، وكان التوتسي يساندون كابيلا، ولكن حدث خلاف بينهما عام ٩٨ فانقلب عليهم وإستعان بقوات من ناميبيا وزيمبابـــوى وأنجولا لمحاربة الثوار المدعومين من أوغندا ورواندا وبوروندى، وإنضم إلى كابيلا أيضاً السودان وليبيا وإتسع نطاق الصراع في الكونغو .وكان صوت منظمة الوحدة الإفريقية خافتاً لأن مجلس الأمن هو الذي تولى معالجة هذه المشكلة والتي انتهت إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في لوسكا الذي لا يزال سارياً حتى الآن[٣٠] .

وأخيراً حاولت المنظمة جهدها ولاتزال لجلب الإستقرار إلى جزر القمر وتحقيق الوحدة الوطنية بعد إنقلاب جزيرة أنجوان وسعيها إلى

عقد المؤتمر الدولى فى أديس أبابا فى ديسمبر ٩٧ لتسوية النزاع بين حكومة جزر القمر وثوار جزيرة انجوان .كما دأبت المنظمة على مطالبة فرنسا باستكمال إنسحابها من جزرة مايوت القمرية .

المبحث الثالث

موقف المنظمة من الإنقلابات العسكرية

مثلت الإنقلابات العسكرية هاجساً دائماً ومؤلماً للإستقرار والتنمية ومحاولات الديمقراطية فى إفريقيا، وألمح إلى ذلك الأباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية لم يتخيلوا للحظة واحدة أن قارتهم سوف تواجه هذا التحدى المخيف دون أن تتخذ المنظمة موقفاً حاسماً طوال الفترة من ١٩٦٣ وحتى ١٩٩٧. ولعل الإشارة إلى النشاط الهدام والإغتيال هى إشارة إلى الانقلابات العسكرية التى اقترنت دائما بهذين الأمرين على النحو الذى أكدته الأعمال التحضيرية[٣١]. وليس معنى ذلك أن الإنقلابات بدأت بعد نشأة المنظمة، فقد كانت موجودة قبلها، ولكنها إنتشرت مع تزايد موجة إستقلال الدول الإفريقية. فالمعروف أن توجو لم تشترك فى مؤتمر أديس أبابا بسبب تردد كثير من الدول الإفريقية فى الإعتراف بحكومتها التى وصلت إلى الحكم إثر إغتيال الرئيس سلفانوس أولمبيو .فقد حضر إلى المؤتمر وزير خارجية الإنقلاب برئاسة جرونتسكى، ولم يتمكن السيد مللى وزير داخلية الحكومة القديمة فى توجو واللاجئ إلى نيجيريا من السفر إلى أديس أبابا لمعارضة مشاركة الحكومة الإنقلابية. ويبدو أن الإنقلابات العسكرية كانت مرتبطة بأعمال الإغتيال السياسى، ولذلك إهتمت المادة الثالثة فى فقرتها الخامسة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بإيضاح مبادئ المنظمة ومن بينها الإستنكار المطلق لأعمال الإغتيال السياسى فى جميع صوره وحظر ألوان النشاط الهدام، وهو التحريض على الإغتيال وأعمال

الإنقلاب التى تقوم به دول مجاورة أو دول إستعمارية[٣٢]. وعلى أية حال، فأن الإنقلابات العسكرية أصبحت ظاهرة مزمنة فى إفريقيا بحيث صارت جزءاً أساسياً من التاريخ السياسى لهذه القارة مما دفع الباحثين السياسيين طوال العقود الماضية إلى البحث فى أسباب هذه الظاهرة[٣٣]، ومحاولة التعرف علي علاج لها بعد أن إنتشرت.وقد أشارت هذه الدراسات إلى المواقع المتباينة للجيش فى إفريقيا وعلاقة الجيش بالتكوين العرقى للدول .وعلى سبيل المثال، فإن الدول القليلة التى سلمت من الإنقلابات العسكرية مثال الملكيات القليلة فى الجنوب الإفريقي وتنزانيا والسنغال وجنوب إفريقيا وزيمبابوى وناميبيا هذه الأمثلة القليلة لا تحول دون القول بأن الإنقلاب العسكرى ظاهرة، حيث بلغ عدد الإنقلابات أكثر من مائة إنقلاب فى الفترة ما بين ١٩٦٠ حتى ٢٠٠١ بل أن هناك دولاً يتشكل تاريخها السيـــاسى بالكامل من حلقـــات متتابعة من الإنقلابات وتعتبر محاولة الإنقلاب فى أثيوبيا فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٠ وانقلاب النميرى فى السودان والقذافى فى ليبيا من النماذج المبكرة للظاهرة الإنقلابية. ومن أحدث الإنقلابات فى إفريقيا محاولة الإنقلاب يوم ١٨ ابريل ٢٠٠١ فى بوروندى ضد الرئيس بويويا، والإنقلاب الذى قاده الرائد يحيى جامع فى ٢٣ يوليو ١٩٩٤ فى جامبيا ضد الرئيس داودا جاوارا الذى تسلم الحكم منذ عام ١٩٦٥، ومحاولة إنقلاب ساوتومى وبرنسيب فى ١٩٩٥/٨/١٥ ضد الرئيس ميجيل تروفوأدا، والإنقلاب فى جزر القمر عام ٢٠٠٠ الذى أعقب إنقلاب ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ ضد الرئيس سعيد محمد جوهر، وإنقلاب ١٩٩٦/٦/٢٧ فى النيجر الذى أطاح بالرئيس المنتخب محمد عثمان،

ولكن زعيم الإنقلاب الكولونيل إبراهيم مناصرة لقى مصرعه فى إنقلاب آخر عام ١٩٩٩ .وفى ٧ مايو ١٩٩٩ أطيح بالرئيس فييرا بزعامة الجنرال أنسومان مانى ثم أنتخب كومبايالا فى يناير ٢٠٠٠ رئيسا للبلاد .وحتى الكوت ديفوار التى كانت بمنأى عن الإنقلابات العسكرية عرفت أول إنقلاب فى ٢٤ديسمبر١٩٩٩ بزعامة الجنرال روبرت جى خلفا للرئيس هنرى كونان، ولكن زعيم الإنقلاب طرد فى اكتوبر ٢٠٠٠ فى هبه شعبية أعقبها انتخاب الرئيس لوراجباجبو. وقد بدأت منظمة الوحدة الإفريقية تتخذ موقفاً عملياً منذ عام١٩٩٦ من الإنقلابات ولكنه لم يكن موقفاً مبدئياً بل كان متأثراً بمجموعة أروشا، وهى مجموعة الدول المجاورة لبوروندى والتى تزعمتها تنزانيا لمناهضة الإنقلاب العسكرى فى بوروندى عام١٩٩٦.ولذلك لم يدعى الرئيس بويويا لحضور إجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية، التىكانت تساند ضمنياً الحظر الإقليمي على بوروندى، مثلما كانت تقر الحظر الذى تزعمته نيجيريا والعمليات العسكرية لقوات الإكوموج التى شكلتها الإكواس (منظمة غرب إفريقيا)غير أنه فى يوليو١٩٩٧ وخلال القمة الإفريقية فى زيمبابوى، إتخذت هذه القمة قراراً أشارت فيه إلى أن القارة "لن تتسامح مع الإنقلابات العسكرية فى المستقبل"، وشددت على ضرورة إحترام حقوق الإنسان فى إفريقيا. وفى قمة الجزائر عام ٢٠٠٠ أكدت المنظمة هذا الموقف، وهو أول إعلان من جانب المنظمة يشير إلى إعترافها بخطورة وإستفحال ظاهرة الانقلابات العسكرية، وإلى ضرورة وقفها، ولكن موقف المنظمة كان ضعيفاً لأن عدداً من القادة الانقلابيين كانوا من بين الحضور(٣٤).

المبحث الرابع

قضايا الحدود والحروب الأقليمية

أدركت القمة الإفريقية الأولى مدى التعقيد الذى تتسم به مشكلة الحدود فى القارة الإفريقية، لأنها حدود رسمها الإستعمار وفق مقتضيات المصالح الإستعمارية، تتناقض مع التقسيمات العرقية والتوزيع القبلى للسكان .وبعبارة أخرى، فإن نشأة الدول الإفريقية بعد الإستقلال يتناقض مع توزيع الأمم الإفريقية .وإذا حاولت أمة أن تكون دولة فإن ذلك يؤدى إلى الفوضى. ولذلك إتجه مؤتمر أديس أبابا إلى الإبقاء على الحدود الإفريقية التى رسمها الإستعمار. وقد حذر أكثر المشاركين فى مؤتمر أديس أبابا من تغيير الحدود القائمة، مثل الرئيس موديبوكيتا رئيس مالى وفليبر تسيرنانا رئيس ملاجاش، والحاج أبو بكر تفاوابليوا رئيس نيجيريا .ورغم طغيان هذا الإتجاه فى المؤتمر، إلا أن الميثـــاق لم يسجله ربما لتخوف واضعى الميثاق من عدم الموافقة الجماعية عليه حيث اعترضت عليه الصومال والمغرب[٣٥]. وفى اغسطس ١٩٦٣ فى داكار سجل الإجتماع الأول لمجلس وزراء المنظمة هذا الإتجاه، ولكنه قرر فى نفس الوقت إمكان تعديل هذه الحدود عن طريق المفاوضات، لأن إثارة هذه المشكلات بطريق القوة سوف تؤدى إلى الفوضى وعـــدم الإستقرار .وقـــد تأكد مبدأ قدسية الحدود الإفريقية التى وضعها الإستعمار فى القرار رقم (١٦) الذى إتخذته القمة الإفريقية الثانية فى القاهرة عام ١٩٦٤ [٣٦].وهذا الاتجاه يناقض المبدأ الذى أكدته مؤتمرات الشعوب الإفريقية ما بين عامى ٥٨

- ١٩٦٣ التي رأت ضرورة تعديل الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار [٣٧]. وقد ظلت قاعدة إحترام الحدود الإدارية في عهد الإستعمار محل إحترام منظمة الوحدة الإفريقية منذ قيامها حتى الآن وعندما نشأت الخلافات الحادة حول الحدود، أضافت المنظمة قاعدة أخرى، وهي ضرورة تسوية الخلافات الإفريقية في نطاق إفريقي بحت. وقدسية الحدود هي التي حفظت القارة الإفريقية من التمزق .فهي التي وقفت في وجه المطالبات العرقية والإقليمية والحركات الإنفصالية ولم تعرف القارة الإفريقية إستثناء واحداً عليها. أما بالنسبة لقضية أريتريا، فقد كانت جزءاً من تطبيق المنظمة لهذه القاعدة فأريتريا- كما هو معلوم- ليست جزءاً من أثيوبيا، وأن ضم أثيوبيا لها يخالف قرارات الأمم المتحدة، وأن الإعتراف لأريتريا بالإستقلال يتفق مع الشرعية الدولية، ومع ذلك رفضت منظمة الوحدة الإفريقية إدراج قضية إريتريا على جدول أعمالها حتى لا يظن أنها تدرس قضية تدخل في إطار الشئون الداخلية لأثيوبيا .

وهكذا رفضت منظمة الوحدة الإفريقية النظر في قضية إريتريا التي لم تظهر على الساحة الإفريقية إلا بعد إتفاق زعماء إريتريا وأثيوبيا بعد إنتهاء النظام العسكري الشيوعي في أديس أبابا عام٩٣ على إستقلال إريتريا في إطار العلاقات الحميمة بين أريتريا وأثيوبيا [٣٨]. ورغم مبدأ قدسية الحدود، وإقتناع الدول الإفريقية بشكل عام بهذا المبدا وأهميته العملية، فقد شهدت منظمة الوحدة الإفريقية خاصة في السنوات الأولى لقيامها عدداً كبيراً من المنازعات والمشكلات الحدودية التي تحولت في معظم الأحيان إلى مواجهات عسكرية، مثل النزاع بين

الجزائر والمغرب، والنزاع بين الصومال وأثيوبيا، وبين الصومال وكينيا .وهناك عدد آخر من المنازعات الحدودية التى تم تسويتها عن طريق محكمة العدل الدولية. وأخيراً الحرب التى نشبت بين إريتريا وأثيوبيا من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠ بسبب مشاكل الحدود .فكيف كان موقف المنظمة من هذه المنازعات ؟

واجهت المنظمة بعد قيامها بأشهر قليلة النزاع بين الجزائر والمغرب عندما طلب وزير خارجية الجزائر من سكرتارية المنظمة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٦٣ عقد دوره عاجلة لمجلس وزراء المنظمة بسبب توغل القوات المغربية فى أراضى الجزائر [٣٩] وقد نجح الإمبراطور الأثيوبى هيلاسلاسى فى الترتيب لوقف إطلاق النار وتكوين لجنة عسكرية لبحث الإنسحاب وتشكيل لجنة خاصة من المنظمة مقرها باماكو لمتابعة النزاع، وإنتهى الأمر إلى تسوية النزاع بإتفاق إفران بين رئيسى الجزائر والمغرب فى ١٥ يناير ١٩٦٩ وأعلن الملك الحسن فى القمة الإفريقية الثامنة فى الرباط عام ٧٢ توصل الدولتين إلى تسوية لهذا النزاع[٤٠]. وهكذا ساهمت المنظمة فى تسوية النزاع بينما فشلت الجامعة العربية فى ذلك منذ عرض النزاع عليها، لأنه من المعلوم أن الجزائر فى الستينات والسبعينات كانت تتمتع بتأييد كبير من المنظمتين العربية والإفريقية .

كذلك تدخلت المنظمة فى النزاع الحدودى بين الصومال وأثيوبيا حول منطقة الأوجادين، وهو نزاع إستغرق الكثير من جهد الأمم المتحدة حتى قبل إستقلال الصومال، وكان محل إهتمام القمة الإفريقية الأولى بل وألقى بظلاله على أعمال هذه القمة، وقد أكدت قرارات

المنظمة الإفريقية فى شأن هذا النزاع على مبادىء التسوية ولكن هذا النزاع- الذى شغل المنظمة طوال الستينات ومعظم سنوات السبعينات- قد إنفجر فى حروب واسعة عامى ٧٧و٧٨ إتسعت لكى تشمل دولاً مؤيدة ومشاركة لكل من الطرفين المتحاربين. وكان واضحاً أن النزاع قد دخل فى دوامة الحرب الباردة، حيث إنضمت إلى جانب الصومال كل من السعودية ومصر والـولايات المتحدة، بينما أيـدت أثيوبيا كل من اليمن الجنوبى وليبيا، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه أثيوبيا قد تحولت إلى النظام الشيوعى منذ إنقلاب مانجستو هالى مريم ضد الإمبراطور هيلاسلاسى عام ٧٥ .وهذا التطور فى النزاع أنهى أعمال لجنة الوساطة التى كانت المنظمة قد شكلتها فى مايو ٧٣ من ثمانى دول إفريقية .

وفى عام ٦٤ تقدمت كينيا إلى منظمة الوحدة الإفريقية بطلب تسوية النزاع بينها وبين الصومال، وتحالفت كينيا مع أثيوبيا فى هذا الشأن، وأصدر مؤتمر وزراء خارجية المنظمة فى إجتماع غير عادى فى فبراير ٦٤ قرارات تضمنت عدداً من المبادىء وهى تسوية المنازعات الإفريقية بالوسائل السلمية، وأولوية المنظمة فى تناول هذه التسوية.وقد عرض هذا النزاع عدة مرات على مجلس وزراء المنظمة ومؤتمرات القمة فى عدد من الدورات، وأكدت فيها جميعاً على الخط الأساسى، وهو إحترام قدسية الحدود الإستعمارية، وعدم النظر إلى مثل هذه المشاكل فى ضوء الإعتبارات القانونية، أى حق تقرير المصير[٤١]. وقد سبق أن ذكرنا أن القمة الإفريقية فى القاهرة عام ٩٣ كانت قد أنشأت آلية فض المنازعات الإفريقية، سواء تعلقت هذه المنازعات بالحدود أو

بالحروب الأهلية أو بغيرها. وتهدف هذه الآلية إلى ترقب المنازعات ومحاولة منع قيامها أو منع إستفحالها .وأما المنازعات التى نشأت بالفعل تقوم المنظمة بتسويتها وبناء السلام بالنسبة لها. بما فى ذلك إرسال البعثات العسكرية والمدنية ويمكن للآلية أن تطلب مساعدة الأمم المتحدة فى أحوال النزاعات الحادة .وقد تشكلت اللجنة المركزية من تسع دول [٤٢].

وعندما نشب النزاع بين نيجيريا والكاميرون عام ٩٤ حول بعض الجزر أرسلت المنظمة فى إبريل ٩٤ وفداً لزيارة البلدين والتعرف على موضوع النزاع، ولكن النزاع إحيل إلى محكمة العدل الدولية وتخففت منه المنظمة منذ ذلك الوقت .

غير أن المنظمة واجهت تحدياً خطيراً وهو نشوب الحرب بين إريتريا وأثيوبيا عام ٩٨ رغم أن هذه الحرب لم تكن متوقعة، لأن زعماء البلدين هم الذين رتبوا لإستقلال إريتريا وينتمون إلى فصيل أيديولوجى وعرقى واحد. وقد بدأت الحرب إثر إحتلال إريتريا لجزء فى منطقة الحدود الذى كانت تسيطر عليه أثيوبيا، وإنشغلت القمة الرابعة والثلاثون فـــى بوركينافـــاسو فى يونيو ٩٨ بهذه الحرب، وتقـــرر أن ترسل المنظمة لجنة وزارية تضم ممثلين عن بوركينافاسو وجيبوتى وزيمبابوى لمحاولة عقد إتفاق بين أثيوبيا وأرتيريا على أساس خطة السلام الأمريكية الرواندية التى قدمت للطرفين فى يونيو، وكانت تقضى بالوقف الفورى لإطلاق النار والبدء فى محادثات السلام والإعتراف بالأوضاع السابقة على بدء القتال .كما عقدت الآلية على مستوى القمة إجتماعاً خاصاً فى ديسمبر، وكان هذا النزاع بين شواغلها

.ثم قام وفد عالى المستوى فى فبراير ومارس ١٩٩٩ بزيارة البلدين المتحاربين دون جدوى .وفى يوليو ١٩٩٩ قرر الرئيس الجزائرى عبـــد العزيز بوتفليقـــة بوصفه رئيس منظمة الوحدة الإفريقية متابعة الوساطة بين البلدين. وقد كللت الجهود بالنجاح حيث وافق الطرفان على عدد من الترتيبات الفنية لتنفيذ إتفاق السلام .وقد تم وضع اللمسات الأخيرة فى يوليو عام ٢٠٠٠ على خطوات تنفيذ هذا الإتفاق بين ممثلى البلدين فى إجتماع عقد فى الجزائر تحت رعاية الرئيس الجزائرى [٤٣].

المبحث الخامس

القضايا العنصرية وتصفية الأستعمار

تصدرت تصفية الإستعمار والقضاء على العنصرية أهداف منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أشارت المادة الثانية فى فقرتها (د) إلى القضاء على الإستعمار فى جميع أشكاله من إفريقيا. وقد إعتبرت المنظمة منذ البداية أن العنصرية فى جنوب إفريقيا وفى روديسيا ضرب من الإستعمار الإستيطانى الذى يجب إقتلاعه، ولذلك كرست المنظمة جهدها لمتابعة تصفية الإستعمار، خاصة وأن عدداً كبيراً من الدول كان قد تحرر فعلاً من الإستعمار قبل نشأة المنظمة .ففى عام٦٣ بلغ عدد الدول الإفريقية المستقلة قرابة ثلاثين دولة .

وقد تكاتفت الجهود الإفريقية مع جهود الأمم المتحدة لتصفية الإستعمار فى أرجاء القارة. ويمكن القول بصفة عامة أن منظمة الوحدة الإفريقية قد عملت على تصفية الإستعمار بعدد من الوسائل منها الدبلوماسيـــة والإقتصادية ومنها العمل فى إطار لجنة تصفية الإستعمـــار فى الأمم المتحدة .كما عملت المنظمة على تصفية الإستعمـــار كملجأ أخيرعن طريق لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا .وقد تفاوت إستخدام الوسائل الدبلوماسية والإقتصادية وجهود لجنة التحرير حسب حالة كل إقليم على حدة:

أ- ففى المستعمرات البرتغالية [٤٤] وهى غينيا بيساو- موزمبيق- أنجولا- جزر ساوتومى وبرنسيب- جزر الرأس الأخضر. وكان لمنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى صمود شعوب هذه المستعمرات

وحركات التحرر فيها دور ملموس في تحقيق الإستقلال، ولكن الإنقلاب الذى وقع فى لشبونه عام ١٩٧٤ كان نقطة تحول جوهرية فى إستقلال المستعمرات البرتغالية وغيرها من المستعمرات الأخرى .

ففى **غينيا بيساو:** صمد شعبها وراء حركة البايجيك paigc ولم يفت فى إغتيال زعيمها اميلكاركابرال .وقد تمثلت مساندة المنظمة الإفريقية لغينيا بيساو فى المساندة الدبلوماسية والمعنوية والمالية التى قررتها لجنة الدفاع ومجلس وزراء المنظمة خاصة عامى ٧٤ و٧٥ .

أما فى موزمبيق: فقد تضافرت نفس العوامل الثلاثة فى تحقيق إستقلالها، حيث تشكلت جبهة تحرير موزمبيق فى ٦٤/٩/٢٥ بزعامة مندالانى الذى أغتيل هو الآخر عام ٦٩ وخلفه ماتشيل ساموراً الذى أغتيل بدوره وخلفه دوس سانتوس ولم يؤثر فى حركة التحرير المعروفة بإسم فريليمو إغتيال قياداتها والسياسة الوحشية للبرتغال ضد القوى الوطنية خاصة فى ظل تبنى حركة التحرير للخط الماركسى وتصاعد أعمال المقاومة المسلحة والعمليات الجريئة التى قامت بها هذه المقاومة ضد الإستعمار البرتغالى. وقد تحالفت البرتغال مع سلطات جنوب إفريقيا العنصرية ضد حركات التحرر فى موزمبيق دون جدوى، وإضطرت البرتغال فى النهاية أن تتفاوض مع زعماء الحركة وأن تعلن إستقلال البلاد فى يونيو ٧٥ بعد مرحلة إنتقالية قصيرة قامت بنقل السلطة بالكامل من البرتغال إلى الفريليمو. وقد ساهمت منظمة الوحدة الإفريقية عن طريق لجنة التحرير ومقرها دار السلام فىمساندة حركة فريليمو من ناحية، وفى الضغط على البرتغال دبلوماسياً من ناحية أخرى وإتخذهذا الضغط ثلاث صور متكاملة:

الصورة الأولى: مستوى العلاقات الثنائية .

الصورة الثانية: هى فرض عقوبات فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية على البرتغال.

الصورة الثالثة: هى ضغط المجموعة الإفريقية فى الأمم المتحدة حتى تمكنت من عزل البرتغال دولياً وطردها من عدد من المنظمات من بينها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا.

وفى أنجولا: تضامنت حركات التحرر فيها لمقاومة البرتغال منذ عام ٥٤ وكونت جبهة أعرض هى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M.P.L.A وتشكيل حكومة فى المنفى بعد إدماج حركة إتحاد شعب أنجولا مع الحزب الديمقراطى الأنجولى. وقد تطورت أعمال المقاومة الأنجولية المسلحة منذ عام ١٩٧٣ مما دفع السلطات البرتغالية إلى المزيد من العنف وإستخدام حروب الإبادة ضد الحركة الوطنية وتدمير المحاصيل والمزارع، وأدى ذلك إلى إرهاق ميزانية البرتغال التى بلغت الإعتمادات العسكرية فيها عام ١٩٦٩ حوالى٤٠% .

هكذا كان دور منظمة الوحدة الإفريقية واضحاً فى مساندة الكفاح الأنجولى فى مرحلته الأولى، وهى مرحلة الكفاح ضد الإستعمار البرتغالى [٤٥]، فسعت المنظمة إلى توحيد حركات التحرر فى أنجولا وتوحيد جهودها ضد المستعمر البرتغالى، حيث كانت محاولة الرئيس موبوتو نيابة عن رؤساء المنظمة فى إجتماع كنشاسا فى ديسمبر ٧٢ ناجحة فى تنظيم العلاقة بين حركتى التحرير الرئيسيتين، وحيث ظهر أثر ذلك التوحيد والتنسيق فى عملهما ضد البرتغال، كذلك رعت

المنظمة محادثات الإستقلال بين الجانب الأنجولى الذى تمثله حركة مبالا، وفنالا (الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا) ويونيتا (الإتحاد الوطنى لإستقلال أنجولا) والجانب البرتغالى من ١٠ــ١٥ يناير عام ٧٥ وتم الإتفاق على منح أنجولا الإستقلال فى ١١ نوفمبر ٧٥ وتشكيل حكومة إنتقالية حتى إعلان الإستقلال فى أكتوبر ٧٥ .

وأما جزر ساوتومى وبرنسيب [٤٦] : فقد إعتبرتها البرتغال جزءاً منها تحت إدارة حاكم عام برتغالى ولكن شعب هذه الجزر كان مصراً منذ البداية وطوال سنوات إستعمار البرتغال على مناهضة هذا الإستعمار، الأمرالذى يكشف تمرد١٥٣٠ و١٥٧٤ الذى عرف بإسم حرب الأحراش، ثم أعوام ٥٣٠،٣٦ إلى أن تشكلت لجنة تحرير الجزر عام ٦٠ التى إحتضنتها لجنة تحرير إفريقيا وساندتها مادياً ودبلوماسياً فى مقرها فى سانت إيزابل عاصمة غينيا الإستوائية .أدت المقاومة المسلحة والمساندة الإفريقية، وتغير نظام الحكم فى البرتغال إلى توقيع إتفاق الجزائر فى ٧٤/١١/٢٦ وإعلانها الإستقلال فى يوليو ٧٥ وهو نفس التاريخ الذى إستقلت فيه أيضاً جزر الرأس الأخضر عن البرتغال. ومن الواضح أن ظهور حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية وغيرها، والمطالبة بإستقلال شعوبها ضد الإستعمار البرتغالى، وغيره، كانت مناسبة لفتح مرحلة من الصراع بين الإستعمار والنظم العنصرية المساندة له من ناحية وبين الدول الإفريقية المستقلة، ومنظمة الوحدة الإفريقية من ناحية أخرى[٤٧]، ونقل المعركة بين الجانبين إلى الأمم المتحدة حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أولى قرارتها فى هذا الشأن فى ١٠ يونيو ٦٥، وهو القرار رقم ٢١٠٧

مطالبة الدول الإعضاء بعدم مساعدة البرتغال وتقديم كل أنواع الدعم للمستعمرات ومقاطعة البرتغال دبلوماسياً وتجارياً وعسكرياً وإغلاق الموانى والمطارات فى وجه سفنها وطائراتها. ثم إعترضت الجمعية العامة بعد ذلك فى قرارها رقم ٢٩٠٨ بمشروعية حركات التحرير وذلك فى نوفمبر سنة ٧٢. وفى عام ٧٤ تقرر منح حركات التحرر التى تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية مركز المراقب الدائم فى الجمعية العامة ومؤتمراتها. كما أصدرت الجمعية العامة قرارات محددة أدانت فيها عدم إحترام البرتغال لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر فى ١٩٦٠/١٢/١٥ بشأن منح الإستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة. بل صعدت منظمة الوحدة الإفريقية الحرب الدبلوماسية ضد البرتغال فى مجلس الأمن بعد أقل من شهرين على إنشاء المنظمة بناءاً على طلب كل الدول الأعضاء فى المنظمة فى ذلك الوقت وعددها ٣٢ دولة [٤٨]. كما عرفت الدبلوماسية الإفريقية ساحة جديدة، وهى لجنة تصفية الإستعمار التى أشرفت بالفعل على تحرير كافة الدول الإفريقية المستعمرة. ومن ناحية أخرى، تصدت الدبلوماسية الإفريقية أيضاً لعدوان البرتغال على الدول المجاورة أيضاً للمستعمرات البرتغالية وهى السنغال، وجمهورية غينيا وزامبيا وتنزانيا. وهكذا تصاعدت الحملة الدولية ضد البرتغال بفضل الكفاح المسلح والدبلوماسية الإفريقية المنسقة وتعاطف المجتمع الدولى، وإنضمام حلفاء البرتغال فى حلف شمال الأطلنطى إلى عدالة القضية الإفريقية، مما جعل قرار النظام الجديد فى البرتغال عام ٧٥ لتصفية المستعمرات البرتغالية قراراً لا مفر منه .

ب- تصفية الإستعمار البريطاني والفرنسي والأسباني :-

ساهمت المنظمة في تصفية الإستعمار البريطاني في روديسيا الجنوبية على النحو الذى سنعالجه فيما بعد عند تناولنا لدور المنظمة فى مناهضة العنصرية. وقد تصدت المنظمة للإستعمار البريطاني في سيشيل [٤٩]، فأعترفت لجنة التحرير الإفريقية فى يناير ٧٣ بالحزب الشعبى المتحد دون حزب سيشيل الديمقراطى الذى كان يرى عدم التصادم مع بريطانيا أن لم يكن الرضا ببقائها فى البلاد ولكن المنظمة تمكنت من إحتواء هذا الحزب برئاسة جيمس مانتشام والتقريب بين الحزبين .كما سعت الدبلوماسية الإفريقية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إصدار القرارات ٢٨٦٦ و٢٩٨٥ و٣٥١٨ وكلها تؤكد على حق شعب سيشيل فى تقرير مصيره ومنحه الإستقلال بعد إجراء إستفتاء عام. ومما يذكر أن المستعمرات البريطانية كانت قد إستقلت تباعاً قبل نشأة منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك المستعمرات الفرنسية التى لم يبق منها سوى ساحل الصومال الفرنسى (جيبوتى)، وجزر القمر. وفيما يتعلق بجيبوتى [٥٠]، ساندت الأغلبية الإفريقية مساعى الصومال لإستقلاله، بينما عارضت محور الرئيس هوفيه بوانييه رئيس ساحل العاج الذى كان يرى بقاء الأقليم تحت السيادة الفرنسية، ولكن الدول الإفريقية فى الأمم المتحدة نجحت فى تأكيد حق تقرير المصير والإستقلال لجيبوتى عن طريق الإستفتاء الذى يبدو أنه لم يكن صحيحاً حيث أجرى فى مارس ٦٧ وإنقسم فيه السكان إلى مجموعتين متساويتين بين الإستقلال والبقاء تحت الإدارة الفرنسية، فأصدرت الجمعية قرارها رقم ٢٣٥٦ فى ديسمبر ٦٧ دعت فيه فرنسا إلى

التعاون مع الأمم المتحده فى هذا الشأن. ولكن منظمة الوحدة الإفريقية شددت على ضرورة إستقلال الأقاليم رغم أهميته الإستراتيجية لفرنسا، ورغم شكوك الدوائر الإفريقية فى التعاون بين فرنسا وأثيوبيا فى هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى إهتمت لجنة التحرير الإفريقية بالمساعدة فى تحرير جزر القمر وحركة تحرير الجزر والتعريف بهذه المنطقة وبالوجود الفرنسى فيها. وطالبت مؤتمرات المنظمة المختلفة بالسعى لدى فرنسا ولجنة تصفية الإستعمار لتحقيق هذا الهدف وإنتهى الأمر بترتيب إستفتاء ديسمبر ٧٤ تحت رعاية الأمم المتحدة الذى أعلن فيه شعب القمر رغبته فى الإستقلال الذى تم إعلانه بالفعل فى يوليو ٧٥ وهو العام الذى إنضمت فيه إلى المنظمة أيضاً المستعمرات البرتغالية والذى إرتفعت فيه عضوية المنظمة إلى ٤٧ دولة. كذلك عنيت المنظمة بإستقلال الأقاليم الخاضعة للإستعمار الأسبانى. وهى الصحراء الغربية وجزر الكناريا التى لم تكن قد أدرجت كمستعمرة فى وثائق الأمم المتحدة .بدأ إهتمام لجنة التحرير الإفريقية بشكل واضح بحركة تحرير جزر الكناريا M.P.A.L.C عام ٦٨ واكدت حق شعب الجزر فى تقرير المصير ومساندة منظمة الوحدة الإفريقية له لتحقيق الإستقلال. ولكن يبدو أن الطابع السكانى والجغرافى لسكان الجزر أسقط إهتمام المنظمة الإفريقية بتحريرها على أساس أنها أراض أسبانية لا تتبع القارة الإفريقية.

أما قضية الصحراء الغربية، فقد كانت سبباً فى إنقسام القارة الإفريقية، وسبباً في الصراع بين ثلاث من أعضائها وهى الجزائر

والمغرب وموريتانيا، بعد أن سلمت أسبانيا عام ٧٢ بإنسحابها من الصحراء الغربية بإتفاق مدريد. ولقد إنشغلت منظمة الوحدة الإفريقية بالمشكلة إبان الحكم الأسبانى، وذلك عندما بدأت لجنة التحرير فى يوليو ٦٦ تتناول ملف المستعمرات الأسبانية[٥١]، وتطالب بتصفية هذه المستعمرات. ثُمَّ تَأَكَّدَ هَذَا الموقف في القمة الإفريقية الرابعة عام ٦٦ ثُمَّ قرار مجلس وزراء المنظمة عام ٧٢ الذى أعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء ودعا أسبانيا إلى إجراء إستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. وفى يونيو٧٤ ناقش مجلس وزراء المنظمة الموضوع ونددد بتسويف أسبانيا، وأكد تضامنه مع شعب الصحراء وعزمه على قيام الأمم المتحدة بمسئوليتها فى هذا الشأن، وطلب من الدول المحيطة بالصحراء متابعة الموضوع من أجل إجراء الإستفتاء[٥٢]. وكانت المغرب وموريتانيا قد عرضتا المشكلة أمام لجنة تصفية الإستعمار منذ عام ٦٤ التى تجاوبت مع طلب تصفية الإستعمار، وتأكد موقفها فى قرار الجمعية العامة لعامى ٦٥، ٦٦ ثم توصية الجمعية بعدد من الإجراءات قبل إجراء الإستفتاء.وعبرت عن ذلك فى خطابها رقم ٢٥٩١ عام ٦٩ .ثم تابعت المنظمة الإفريقية الموضوع فى الجمعية العامة عام ٧٢ وكذلك فى القمة الإفريقية فى الرباط فى نفس العام .وفى يونيو ٧٥ بحثت لجنة التحرير الإفريقية المشكلة فى إجتماعها بالرباط، وأيدت طلب المغرب دعوة محكمة العدل الدولية إبداء رأيها فى مصير الصحراء وإن كانت القمة الإفريقية الثانية عشرة المنعقدة فى كمبالا فى يوليو ٧٥ لم تتفق على الخطوط النهائية للموقف فى الصحراء. ورغم ان هذه الدراسة فى هذا الجزء تقتصر على فترة الإحتلال الأسبانى

ودور المنظمة فى مناهضة الإستعمار الأسبانى، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن تطور النزاع حول الصحراء الغربية أسفر عن إنسحاب موريتانيا وتحول النزاع إلى صراع بين المغرب والجزائر، بعد أن إحتضنت الجزائر جبهة تحرير الصحراء المعروفه بإسم البوليساريو، التى أعلنت قيام الجمهورية الصحراوية ومقرها الجزائر ثم وافقت الدول الإفريقية على إنضمام هذه الجمهورية إلى المنظمة مما أدى إلى إنسحاب المغرب منها. وفى عام ٨٢ توصل الزعماء الأفارقة إلى ضرورة إجراء إستفتاء فى الصحراء لكى يقرر شعب الصحراء مصيره، أما بالإستقلال أو بالإنضمام إلى المغرب الذى يوقن تماماً أن الصحراء جزء لا يتجزء منه، وأن كل طرف قد قرأ الرأى الإستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر عام ٧٥ بطريقة مختلفة .ولا تزال مواقف منظمة الوحدة الإفريقية فى جميع الدورات متسقة مع موقف الأمم المتحدة ومساعى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق المبعوث الخاص للأمين العام بشأن الصحراء[٥٣].

ويمكن القول أن إريتريا وناميبيا هما من بقايا الإستعمار بمعنى ما ذلك أن إريتريا لم تكن جزءاً من أثيوبيا، بل كانت قد أرغمت على الإنضمام إليها فى علاقة فيدرالية تعترف بخصوصية شعب إريتريا وأقليمه. ولذلك فإن كفاح شعب إريتريا ضد أثيوبيا شعب اريتريا عام ٧٣ يعتبر أحد حلقات تصفيةالاستعمار رغم اعترافنا بأن أثيوبيا ليست من القوى الاستعمارية .وفى ضوء الظروف التى سبق شرحها لم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية أى دور فى كفاح شعب إريتريا وإن كانت هذه المشكلة التى حوصرت فى جميع المنظمات الدولية بما فى ذلك الأمم

المتحدة، قد عرفت طريقها فقط إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ولمرة واحدة عندما قررت القمة الإسلامية الثالثة عام ٨١ أن هذه المشكلة مشكلة إفريقية ويجب أن تحال للإختصاص إلى منظمة الوحدة الإفريقية. وأما ناميبيا[٥٤] فمن المعلوم أنها كانت قد وضعت تحت الإنتداب الذى أوكل إلى جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٢٢ولكن الأخيرة تصرفت فى الأقليم، والذى كان يعرف فى السابق بإقليم جنوب غرب إفريقيا كما لو كان جزءاً منها، ولذلك رفضت جنوب إفريقيا دعوة الأمم المتحدة لها لكى تحل نظام الوصاية محل نظام الإنتداب بعد قيام الأمم المتحدة. وفى عام ٦٦ قررت الجمعية العامة أن وجود جنوب إفريقيا فى ناميبيا يفتقر إلى أى أساس قانونى ويجب يعامل على أنه إستعمار يجب تصفيته[٥٥]. وقد إختلطت جهود المنظمة الإفريقية فى مكافحة العنصرية فى جنوب إفريقيا وهو ما سنشير إليه فى حينه عند معالجتنا للقضايا العنصرية، مع كفاح شعب ناميبيا ولذلك إستقلت ناميبيا عام ٩٣ عن جنوب إفريقيا لنفس الأسباب التى أدت إلى تفكك النظام العنصري فى جنوب إفريقيا فى نفس العام.

ثانياً : - منظمة الوحدة الإفريقية ومناهضة العنصرية [٥٦].

العنصرية فى إفريقيا مشكلة بالغة الحساسية، لأنها تعنى سيطرة الرجل الأبيض وتفوقه على الجنس الأسود، وأن هذه السيطرة هى مهمة مقدسة زعم البيض أنهم يتحملونها نيابة عن الإنسانية كلها للأخذ بيد الشعوب السوداء المتخلفة نحو الحضارة والمدنية .وقد تمادى الرجل الأبيض فى ممارساته العنصرية فى إفريقيا، خاصة بعد أن ترك صورة قاتمة خلال مرحلة إكتشاف إفريقيا وإصطياد أبنائها ونقلهم عبيداً إلى

العالـم الجديد، يضاف إلى ذلك أن الرجل الأبيض، الذى إستغل ثروات القارة، قد أشعر أبناءها أن اللون والعرق أساس التمايز بين المخلوقات، وأن العرق الأسود لا يصلح للإستقلال والحرية. وقد تركت هذه المشكلة ندوباً نفسية عميقة لدى الأفارقة، لدرجة أن تياراً قوياً نشأ فى إفريقيا كرد فعل لهذا التيار العنصري، وهو تيار الزنوجة Negrotude أى تميز العرق الزنجى على ما عداه من الأعراق الأخرى .وقد عرفت إفريقيا بعض النظم الإستعمارية الإستيطانية، ونقصد بها روديسيا الجنوبية وجنوب إفريقيا.

ولا يهمنا فى هذا السياق إستعراض تاريخ المشكلة العنصرية فى إفريقيا، إلا بقدر ما يفيدنا فى تتبع دور منظمة الوحدة الإفريقية فى مكافحة هذه العنصرية. والمعلوم أن الممارسات العنصرية فى إفريقيا وفى مجتمعات أخرى قد أنهضت الشعور المناهض لهذه العنصرية بوصفها إرتداداً عن المساواة بين الأجناس ووحدة الجنس البشرى والحركة الدولية لحقوق الإنسان التى كانت حركة تصفية الإستعمار أحد نتائجها، ولـذلك نشأ تيار دولى فى المجال القانونى لمناهضة العنصرية والتمييز بكل إشكاله، وكل المعاملات الحاطة بالكرامة الإنسانية، وأبرمت لهذا الغرض إتفاقيات متعددة مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، وإتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة إبادة الجنس، وإتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الممارسات العنصرية، وإتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة التميز خاصة ضد المرأة وغيرها.

أ - العنصرية في روديسيا الجنوبية

لاحظت الدول الإفريقية بوادر إتجاه البيض في روديسيا الجنوبية إتجاهاً عنصرياً واضحاً منذ وقت مبكر، فعمدت إلى تنبيه المملكة المتحدة- بوصفها الدولة القائمة بإدارة هذا الأقليم- إلى هذه الحقيقة الخطيرة، على أساس أن إتجاه أيان سميث زعيم الأقلية البيضاء نحو الإستقلال دون مراعاة متطلبات التطور ومقتضيات قرار الجمعية العامة رقم (١٥١٤) لسنة ٦٠ يعتبر إنتهاكاً لهذا القرار. وقد ناقش مجلس وزراء المنظمة في دورته الثانية في لاجوس في فبراير ٦٤ هذه المشكلة، وإعتبر أن بريطانيا هي المسئولة عن حلها .وفي يوليو ٦٤ أكدت القمة الإفريقية الثانية في القاهرة نفس الموقف وحذرت من إقدام الأقلية البيضاء على إعلان الإستقلال من جانب واحد، وقررت القمة أيضاً عدم اعترافها بحكومة وطنية إفريقية في المنفى. وأزاء تسارع التطورات في هذا الإتجاه عقد مجلس وزراء المنظمة دورة غير عادية في يونيو ٦٥ عنى فيها بتوحيد جهود حزبي زابو وزانو لمواجهة النظام العنصري. وفي أكرا- نوفمبر ٦٥ قررت القمة الإفريقية تشكيل لجنة خماسية لمواجهة إحتمال إعلان البيض دولة من طرف واحد وفرض الحظر على الدولة المحتملة، ولكن بعد أيام قليله من إنتهاء مؤتمر أكرا، أعلن أيان سميث من جانب واحد إستقلال روديسيا الجنوبية تحت إسم زيمبابوي[٥٧]. وطوال هذه الفترة تركز موقف منظمة الوحدة الأفريقية في المحاور الآتيـــة :

المحور الأول : الضغط على بريطانيا حتى تنهى التمرد الأبيض، إما بالقوة أو بالتفاوض، ولهذا قررت المنظمة قطع العلاقات مع

بريطانيا وتضييق فرص المناورة عليها فى مجلس الأمن.

المحور الثانى: تدويل المشكلة[٥٨]، بحيث إنشغل بها مجلس الأمن، ولم تعد من مسائل السياسة الداخلية البريطانية، ويحكمها القانون البريطانى، بل أصبحت تخضع لمقتضيات القانون الدولى. وهكذا فرض مجلس الأمن عقوبات صارمة على روديسيا، وكلف بريطانيا بشكل خاص بإستخدام قواتها البحرية لمنع تهريب البترول عبر ميناء بيزا من موزمبيق، وسد الفجوات للتهرب من هذه العقوبات من خلال جنوب إفريقيا والبرتغال.

أما المحور الثالث: فهو مساندة حركات التحرر فى روديسيا، وتوحيد هذه الحركات التي كانت تسميها حكومة إيان سميث العصابات. وقد حاولت الحكومة العنصرية إستمالة زعماء حركات التحرر، ولكن هذه الحكومة إضطرت فى النهاية إلى الدخول معهم فى مفاوضات برعاية زامبيا منذ عام ١٩٧٤ خاصة بعد توحيد الزانو والزابو والفروليزو تحت مظلة المؤتمر الوطنى الإفريقي، الذى أصبحت مهمته التفاوض لنقل السلطة إلى الأفارقة. وقد ساند مجلس وزراء المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين فى كمبالا فى يوليو ٧٥ توحيد حركات التحرر، وتشديد ضغطه على النظام العنصرى حتى تتحسن فرص التفاوض بين المجلس الوطنى الأفريقى بوصفه الممثل الشرعى الوحيد لشعب زيمبابوى والنظام العنصري.

ب - العنصرية فى جنوب إفريقيا [٥٩]

بدأ إهتمام منظمة الوحدة الإفريقية بالقضية العنصرية منذ قيام

المنظمة، وذلك لأن هذه القضية كانت تؤثر على إفريقيا من نواح متعددة :

الأولى: أنها كانت تمثل بؤرة الإستعمار الإستيطانى التاريخى خاصة بعد أن تبنى الحزب الحاكم فى جنوب إفريقيا عام ٤٨ نظام الآبارتهيد سياسة رسمية للحكومة ولم يكن سهلاً أن يظل أكثر من ثلاثين مليوناً من الأفارقة فى جنوب إفريقيا فى قبضة الأقلية البيضاء التى تمارس سياسات التمييز بكل أنواعها ضدها. يضاف إلى ذلك أن هذا النظام العنصري كان يتحالف مع النظم الإستعمارية الأخرى فى إفريقيا لكى يعوق تصفية الإستعمار، كما عمل ضد سياسة العقوبات التى تقررت ضد البرتغال وروديسيا الجنوبية بالإضافة إلى أن هذا النظام هو الذى إستحدث نظام المرتزقة الذى سبب مشاكل متعددة للقارة الإفريقية .ولذلك بدأت الدول الإفريقية المستقلة منذ بداية الستينات تعتبر وجود مثل هذا النظام العنصري تحدياً لإفريقيا كلها ودفعت الأمم المتحدة حتى قبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية إلى تبنى سياسة عزل هذا النظام وفرض عقوبات عليه .نذكر فى هذا المقام قرار الجمعية العامة رقم ٧١٦١ فى ٦٢/١١/٦ الذى أدان السياسة العنصرية وأنشأ لجنة خاصة بالأبارتهيد Special committe on apartheid لمتابعة تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ضد هذا النظام، وقد تصاعدت الجزاءات ضد جنوب إفريقيا حتى إنتهاء النظام عام ٩٣ .

فما هو موقف منظمة الوحدة الإفريقية من المحاور المختلفة التى كان يمثلها النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا بالنسبة للقارة الإفريقية ؟

خاضت منظمة الوحدة الإفريقية حملة على المستوى الإقليمى،

وعلى المستوى العالمى، سواء فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن أو فى الوكالات المتخصصة، أو حتى فى محكمة العدل الدولية عندما رفعت ليبيريا وأثيوبيا دعوى ضد جنوب إفريقيا فى الستينات وفصلت المحكمة فيها بشكل سلبى .وقد حاولت المنظمة الإفريقية أن تمول عملية المقاضاة الرسمية لنظام الفصل العنصري. وأما على المستوى الإقليمي، فقد قطعت المنظمة علاقاتها بجنوب إفريقيا وقررت عدم الإعتراف بأى نفوذ لها فى ناميبيا، كما فرضت عقوبات مماثلة لعقوبات الأمم المتحدة ضدها، فضلاً عن قرارات مساندة المنظمة التى تعرضت لضغط جنوب إفريقيا والتصدى للدول التى تنتهك حظر تصدير الأسلحة وغيرها إليها مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية، وقاومت المنظمة سياسة الإنفتاح التى نادت بها جنوب إفريقيا والتى كانت تقصد بها شق الصفوف الإفريقية والإلتفاف على الحملة الإفريقية، كما تصدت المنظمة لسلاح المرتزقة، وكذلك لأعمال العدوان التى قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية ضد الدول المجاورة وإحتلالها لأنجولا، وتعقبها لحركات التحرر الوطنى فى أنجولا وموزمبيق. وليس من المفيد فى هذه الدراسة أن نسجل كافة القرارات التى تصدت من خلالها المنظمة للسياسة العنصرية فى جنوب إفريقيا، وإنما يكفى الإشارة إلى أن المجموعة الإفريقية فى الأمم المتحدة. بدأت تتشكل وتعمل وفق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية على الأقل منذ مؤتمر القمة الثانى فى القاهرة عام ٦٤ عندما قرر هذا المؤتمر مقاطعة الدول التى لا تزال تحتفظ بعلاقات تجارية مع جنوب إفريقيا والبرتغال[٦٠]. ولما كانت سياسة الفصل العنصري ترتب مع الدول الإستعمارية أنشطة إنقلابية واضحة فقد

أدانت قمة أكرا الإفريقية فى أكتوبر ٦٥ هذه الأنشطة. وعندما أعلن الإنفصاليون فى بيافرا فى شرق نيجيريا قيام جمهوريتهم فى الفترة من ٦٧ إلى ٧٠ إعترفت بها أربع دول إفريقية بالإضافة إلى جنوب إفريقيا وهو موقف أدانته المنظمـــة فى قمتها فى كنشاسا فى سبتمبر ٦٧ ورفض مـــؤتمر الجـــزائر فى سبتمبر٦٨ مشروع قرار قدمته ساحل العاج والجابون وزامبيا، وهى نفس الدول التى كانت تتعاون مع جنوب إفريقيا[٦١]. كما أدانت قمة أديس أبابا فى سبتمبر ٧٠ الدول الغربية المتعاونة مع جنوب إفريقيا إنتهاكاً للحظر الدولى عليها، وفى قمة أديس أبابا فى يونيو ٧١ كرر المؤتمر إدانته لسياسة الآبارتهيد وأدانت الدول الغربية التى تقدم السلاح والإستثمار إلى جنوب إفريقيا، كما رفض المؤتمر إقتراح رئيس ساحل العاج بالحوار بين الدول الإفريقية وحكومة جنوب إفريقيا وتكرر هذا الموقف فى القمة والمؤتمرات الإفريقية اللاحقة – الرباط ٧٢، أديس أبابا ٧٣ وهكذا[٦٢] وإذا كانت مشكلة التفرقة والتمييز العنصري قد تصدرت البند الثانى من جدول أعمال مؤتمر القمة الإفريقي التأسيسى عام ٦٣، فإن الإهتمام بهذه القضية ظل الشاغل الرئيسى لهذه المنظمة حتى إنقشاع هذا النظام الذى مارس أسوء صور التعسف والإضطهاد ولتنكيل بالوطنيين، وخاصة أعضاء حركات التحرر الوطنى، وبنى عدداً من التحالفات الإستعمارية القوية التى أطالت عمر هذا النظام العنصرى حتى إنتهاء الحرب الباردة، التى ولا شك عرف هذا النظام خلالها إنتعاشاً ومساندة من الغرب، على أساس أن جنوب إفريقيا كانت ركيزة للإستراتيجية الغربية ضد الإتحاد السوفيتى، مما دفع الغرب إلى التغاضى عن سياستها العنصرية،

وتحالفها مع النظم الإستعمارية والعنصرية. كذلك نجحت المجموعة الإفريقية فى أن تجعل إعادة النظر فى العلاقة بين جنوب إفريقيا والأمم المتحدة من البنود الدائمة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ٧٤ [٦٣]. ومما يذكر أن المنظمة أنشأت داخل أمانتها العامة مكتباً لفرض العقوبات الإقتصادية على جنوب إفريقيا مهمته تنسيق المقاطعة والتعاون مع الدول الأجنبية وجمع المعلومات عن الهيئات والشركات المالية والتجارية التى لها علاقات مع جنوب إفريقيا، وتوجيه نداءات إلى الدول التى لاتحترم العقوبات.

المبحث السادس

القضايا الأقتصادية والإجتماعية

أ- القضايا الإقتصادية [٦٤] :

أشارت ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية إلى التعاون فى المجال الإقتصادي "مقدرين لمسئوليتنا فى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا لتقدم شعوبنا التام فى مجال النشاط الإنساني"، وأشارت الديباجة إلى الرغبة فى تحقيق الرفاهية والرخاء للشعوب الإفريقية .كما أشارت الفقرة الثانية من المادة (١/٢) إلى أن من أهداف المنظمة تنسيق وتقوية دعائمها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا وقد نصت المادة العشرون على إنشاء عدد من اللجان المتخصصة منها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية، على أن يكون تشكيلها على مستوى الوزراء (المادة٢١). ويمكن القول بشكل عام أنه عند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، كان الإعتقاد الغالب أن الإستعمار له صور متعددة وأبرزها التسلط الإقتصادي، فإذا أضفنا إليه تمزق إفريقيا بين نظم إقتصادية مختلفة تنتمي إلى الشرق والغرب، فضلا عَنْ استمرار بعض النظم الاستعمارية والعنصرية لاتضح لَنَا أَنْ فكرة الوحدة الإفريقية فِي المجال الاقتصادي لَمْ تَكُن وَاضِحَة فِي الميثاق مَا لَمْ يسبقها أولا تحرر إفريقيا مِنْ الأستعمار بِكُلِّ أشكاله القديم والجديد، الاقتصادي والثقافي والتجزئه الَّتِي فرضها الاستعمار، والتحرر مِنْ استغلال الاستعمار للثروات الإفريقية .وهَذِهِ المعاني ترددت خلال القمة التأسيسية [٦٥] على لسان عدد من الزعماء الأفارقة خاصة ذوى الميول

اليسارية الذين إعتمدوا على التفسير الماركسى فى تحليل الأثار الإقتصادية للإستعمار، ويرى هذا التفسير أن التنمية لا تنهض إلا على التصنيع وأن التصنيع فى الدول النامية لا يناسب الدول الصناعية المتقدمة مما يفرض إعادة ترتيب العلاقات بين المتقدمين والمتخلفين .وتكشف مراجعة بيانات القمم الإفريقية خلال الستينات والسبعينات عن أنه رغم الأهمية الفائقة للقضايا الإقتصادية، فإن الصدارة كانت للقضايا السياسية. ولم نصادف مـــا يفيد تطلع منظمة الوحدة الإفريقية إلى رؤية فى مجال التحرر الإقتصادي أو الوحدة الإقتصادية. وكان ذلك أمراً طبيعياً مادامت إفريقيا منقسمة فى ظل الحرب الباردة ومادام الإستعمار يجثم على ثرواتها، ومادام الإستقلال السياسى لم يؤدى إلى إستقلال إقتصادى، لأن تركيب الموارد الإقتصادية وتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية والغرب قد تم على أساس تكاملى. ولكن ركزت منظمة الوحدة الإفريقية على تصفية الإستعمار والنظم العنصرية بوصفها ظواهر إقتصادية عساها تتمكن فى ظل الحرية السياسية من تحقيق التنمية الإقتصادية السليمة. وقد أدركت منظمة الوحدة الإفريقية منذ البداية أهمية النقل والمواصلات للتعاون الإقتصادي فأشار ميثاقها إلى التعاون فى ذلك، وأنشأت لجنة لِهَذَا الغرض خلال قمة القاهرة عام ٦٤، وباشرت اللجنة الاقتصادية المنصوص عَلَيْهَا فِي المادة (٢٠) بالفعل اجتماعاتها ابتداء مِنْ ديسمبر ٦٣ فِي ميامي عاصمة النيجر .

ومن ناحية أخرى، فإن القارة الإفريقية قد شهدت تجمعات إقتصادية متعددة وخصوصاً فى غرب إفريقيا فى المجالات الإقتصادية والتجارية والنقدية. وقد أصدرت قمة لاجوس فى إبريل ٨٠ خطة عمل

لاجوس للتنمية الإقتصادية لإفريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) وفى مايو ٨٨ صدر إعلان أديس أبابا الذى إهتم بشكل خاص بمكافحة الجفاف والمجاعة والنهوض بالقطاع الزراعى. وفي القاهرة صدر إعلان القاهرة عام ١٩٩٥ متضمناً برنامجاً اقتصادياً طموحا. وكانت القمة الإفريقية المنعقدة فى أبوجا يونيو ١٩٩١ قد قررت إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية African Economic Community بحلول عام ٢٠٢٥ تبدأ بمرحلة مدتها خمس سنوات يتم خلالها تصفية التجمعات الإقتصادية القائمة[٦٦]. وقد إهتمت المنظمة الإفريقية أيضاً بمشكلة المديونية[٦٧] التى بلغت عام ٩٥ ــ٣٢٠مليار دولارــ أى ١٠٠% من الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى فوائد الديون، ودعت المنظمة إلى تحديد موقفها من هذه المشكلة الملحة فى الفترة من ٣٠ نوفمبر حَتَّى ٢ ديسمبر ٨٧ ونظرت فِيهَا مقترحات مِنْهَا سداد جزء بالعملة المحلية ومد فترة السداد وتوسيع فترة السداد وزيادة المنح والقروض وخفض أسعار الفائدة، والأتصال بالهيئات الدائنة، وكَرَّسَت القمة الثامنة والعشرون فِي داكار فِي يوليو ٩٢ وقتها لِهَذِهِ المشكلة وفي ١٩٩٥ قرر مجلس وزراء المنظمة عدداً من الإجراءات لتحسين التجارة البينية وتخفيض الإعتماد على المساعدات الخارجية .

ويفترض أن فرص التعاون الإقتصادي بين الدول الإفريقية قد زادت بعد إنتهاء الحرب الباردة، وإن كان التسلط الإستعمارى الإقتصادي الذى تمثله الشركات المتعددة الجنسيات وتحديات العولمة الإقتصادية فضلاً عن إنتشار عدم الإستقرار السياسى والإجتماعي قد أثر تأثيراً كبيراً على معالجة خطط التنمية الإقتصادية

والإجتماعية وكذلك التعاون الإقتصادي بين الدول الإفريقية .

ب- مشكلة اللاجئين :-

تمثل مشكلة اللاجئين فى إفريقيا واحدة من أعقد المشكلات الإجتماعية والإقتصادية وتحتل إفريقيا المركز الأول بالنسبة لعدد اللاجئين الإجمالى فى العالم. وترجع هذه المشكلة إلى أسباب طبيعية مثل الجفاف والتصحر والمجاعة ونقص الغذاء، وأخرى سياسية وإجتماعية مثل الحروب الأهلية الإقليمية وعدم الإستقرار السياسى، فإذا أضفنا إلى الملايين السبعة اللاجئين فى إفريقيا أى بنسبة ٤٠% من عدد لاجئي العالم- خمسة عشر مليوناً من المشردين داخل الدول الإفريقية يتبين لنا حجم هذه الكارثة الإنسانية والتى عكست فى بعض الأحيان مآس فريدة إنفردت بها القارة الإفريقية مثل لجوء مجتمع رواندا بكامله إلى شرق زائير عام ٩٤ .

وقد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية معالجة قضية اللاجئين والقضاء على أسبابها، سواء فيما يتعلق بالجفاف والتصحر، الذى إنشغلت به القمة الثامنة والعشرون فى يوليو ٩٢، والمجلس الوزارى فى القاهرة فى مارس ٩٥، فضلاً عن مساهمة المنظمة فى وضع الإتفاقية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر. وكان أول مؤتمر دولى إفريقي فى أكتوبر٦٧ فى أديس أبابا مناسبة كبرى لدراسة مختلف جوانب قضية اللجوء وخاصة الجوانب القانونية والإقتصادية والإجتماعية وأنشيء على أثره مكتب اللاجئين الأفارقة عام ٦٨ وتقديم معاملة متميزة للدارسين اللاجئين حسبما أوصت قمة الرباط عام٧٢. وفضلاً عن الإنضمام إلى إتفاقية جنيف عام ٥١ بشأن اللاجئين وإبرام

الإتفاقية الإفريقية الخاصة باللجوء، سعت منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع المنظمات الدُّوَلِيَّة المختلفة الى عقد مؤتمر أطلق عَلَيْهِ ابكارا الأول استعرضت مختلف جوانب مشكلة اللاجئين الأفارقة وأطلق حملة لجمع التبرعات لصالحهم، وأما إبكارا الثانى الذى عقد فى جنيف عام ٨٤ فقد سعى أبعد من التبرعات إلى وضع إستراتيجية كاملة لحل مشكلة اللاجئين كما إهتمت المنظمة بالجانب الإنسانى فى الصراعات العرقية سواء ما تعلق منها باللاجئين أو المشردين .

تسوية المنازعات بالطرق السلمية :-

اشارت المادة الثالثة من ميثاق المنظمة فى فقرتها الرابعة إلى أن المبدأ الرابع من مبادئها هو التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق أو التحكيم، وهذا المبدأ هو نفسه الذى تضمنه ميثاق الأمم المتحدة، وهو يعنى دون حاجة إلى بيان، نبذ إستخدام القوة فى العلاقات الدولية الإفريقية واللجوء بدلاً من ذلك إلى تسويتها بالطرق الودية والسلمية، السياسية أو القضائية- ثم أشارت المادة (١٩)- من الميثاق إلى إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ويحكم عملها وتشكيلها بروتوكول تقره القمة الإفريقية ويصبح جزءاً لا يتجزأ من الميثاق. ويبدو أن هذه اللجنة لم يقدر لها أن تعمل وفقاً لما إستهدفه ميثاق المنظمة. وقد لجأت الدول الإفريقية بدلاً من لجنة الوساطة إلى مؤتمر القمة لتسوية منازعاتها .

وقد أشار الدكتور بطرس غالى- وهو من الخبراء القلائل فى القضايا الإفريقية والمنظمات الإفريقية- فى صدد تقييمه لمبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية فى إفريقيا إلى أن الدول الإفريقية ليست فى

حاجة إلى العديد من الأجهزة لتسوية منازعتها، وأنه يستبعد أن تفكر إفريقيا مستقبلاً فى إنشاء أجهزة قضائية أو تحكيمية، وأن إفريقيا تميل إلى التسوية السياسية والدبلوماسية بسبب تواضع مستوى النمو الإقتصادي والنضوج السياسى الذى يؤهلها إلى أن تستريح إلى القاضى الدولى حتى لو كان إفريقيا. والحق أن هذه النبؤة لم تتحقق، فقد سجلت إفريقيا أعلى معدلات فى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فى تسوية منازعاتها الإقليمية. ومن ناحية أخرى إتجهت إفريقيا بالفعل إلى التفكير فى إنشاء لجنة للمصالحة والتوفيق والتحكيم وإلى إنشاء قوة دائمة لحفظ السلام فى إفريقيا. كما قرر قانون الإتحاد الإفريقي- الذى يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية عام ٢٠٠٢ - إنشاء محكمة عدل إفريقية. فقد درست القمة الإفريقية الثامنة والعشرون فى داكار فى يوليو ٩٢ مختلف البدائل لتحسين قدرة منظمة الوحدة الإفريقية على تسوية المنازعات الإفريقية سلمياً، ومن بينها إنشاء مجلس أمن سياسى إفريقي، وإنتهى فى قمة القاهرة فى يونيو ٩٣ إلى إنشاء آلية منع وإدارة وفض المنازعات الإفريقية، مهمتها رصد المنازعات ومنعها وحفظ السلام والمراقبة المدنية والعسكرية وتعمل هذه اللجنة على مستويات القمة ووزراء الخارجية والسفراء فى الدول الإعضاء فى الجهاز المركزى. وهذه الآلية، لا شك، جهاز جديد يحتاج إلى تقييم مادامت تسوية المنازعات الإفريقية تحتاج إلى الثقة أكثر من إحتياجها إلى تعدد الأجهزة .

أما دور منظمة الوحدة الإفريقية فى التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية، سواء كان سببها منازعات الحدود، أو كان أطرافها حكومات وثوار فى إطار الحروب الأهلية، أو لأسباب أخرى، فإن سجل المنظمة

فى هذا الشأن قد سبق إستعراض جانب منه سواء فى الحرب الأهلية النيجيرية، أوفى قضية الكونغو فى طورها الثانى (١٩٦٤ـ٦٥) أو فى حرب الحدود بين الجزائر والمغرب .وتضيف إلى ذلك دور المنظمة فى نزاع الحدود بين غانا وفولتا العليا (٦٣ـ٦٤) الذى نظرته المنظمة فى القاهرة فى يوليو٦٤. وفى هذا النزاع وما شابهه تمسكت المنظمة بمبدأ قدسية الحدود (٢) الذى أشرنا إليه، وينطبق ذلك أيضاً على حرب الحدود الحديثة بين أثيوبيا وإريتريا (٩٨ـ٢٠٠٠)، ولكن المنظمة تدخلت أيضاً لإيجاد تسوية سلمية لمنازعات إخرى مثل الأزمة الدبلوماسية عام ٦٦ بين غانا وغينيا، وقد نشأت الأزمة بسبب إعتقال غانا للوفد الغينى وعلى رأسه وزير الخارجية بعد هبوط الطائرة فى مطار أكرا هبوطاً إضطرارياً. وإشترطت الحكومة العسكرية فى أكرا مقابل الإفراج عن الوفد أن تفرج غينيا عن الطلبة الغانيين لديها .وقد نجحت المنظمة فى تهيئة مناخ الوساطة لإنهاء الأزمة التى قام بها وفد ثلاثى أرسله مجلس وزراء المنظمة، كما كان للمنظمة دور فى فض النزاع بين غينيا وساحل العاج (٦٦ـ٦٧) عندما إحتجزت ساحل العاج وفداً غينياً عائداً من إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مقابل إعتقال غينيا لبعض مواطنى ساحل العاج المقيمين فيها وإحتجاز سفينة تابعة لساحل العاج. ولما كان الموضوع يتعلق بإنتهاك هذا العمل لإتفاقية حصانات الأمم المتحدة، فقد إهتمت به المنظمة الدولية، ولكن قبل أن تنظر الجمعية العامة هذا النزاع إستجاب الطرفان إلى وساطة رئيس ليبيريا التى كلفه بها مؤتمر القمة الرابع فى كنشاسا.

بقيت كلمة أخيرة، وهى دور آلية فض المنازعات فى الفترة من ٩٣ حتى ٢٠٠١. إهتمت ألية فض المنازعات بكل القضايا المتفجرة فى إفريقيا،

وبدأت بمحاولة إنقلاب بوروندى عام ٩٣ ثم محاولة التوسط وحفظ السلام للوصول إلى تسوية سياسية، كما بحثت الآلية الحظر المفروض على بوروندى بسبب الإنقلاب العسكرى (من٩٦ حتى فبراير٩٩) وأيدت الآلية رفع الحظر بقدر إظهار حكومة بوروندى مرونة نحو التفاوض مع الثوار، وغيرها من القضايا فى ساحل العاج وغينيا بيساو وغيرها.